تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية (2000-2014)

Evaluation of Palestinian Commodity Exports Performance using Foreign Trade Indices (2000-2014)

خليل أحمد النمروطي
knamroty@iugaza.edu.ps
أماني طلعت القيسي
amani.kaisi@gmail.com
قسم الاقتصاد و العلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية - بغزة، قطاع غزة، فلسطين

تاريخ استلام البحث 30/ 1 /2018 تاريخ قبول النشر 7/ 3 /2018 تاريخ النشر 5 / 8/2021

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وتقييم أداء الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014)، وذلك باستخدام عينة من المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية (مؤشر تركز الصادرات، ومؤشر التجارة داخل الصناعة، ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة، ومؤشر كثافة التجارة، ومؤشر تخصص الصادرات)، و باستخدام برنامج Microsoft Excel 2010 توصلت الدراسة إلى أن الصادرات الفلسطينية تمتاز بالتنوع، وأن تجارة السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، وقد تميز قطاعات كل من (الأغذية والحيوانات الحية، المشروبات والتبغ، مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود، زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية، السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة، مواد مصنعة متنوعة) بميزة نسبية ظاهرة، ويوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك قسري رئيس وهو "الاحتلال الإسرائيلي"، كذلك أظهرت النتائج أن الصادرات الفلسطينية التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة يمكن أن تتخصص في أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية، مثل السعودية، تركيا، الإمارات، الأردن، ومصر.

كلمات مفتاحية: *تركز الصادرات، التجارة داخل الصناعة، الميزة النسبية الظاهرة، كثافة التجارة، تخصص الصادرات*

Abstract

The study aimed at identifying and assessment of the Palestinian exports during (2000-2014) by using a sample of quantitative foreign trade indices: (Concentration of exports, intra industry trade, revealed comparative advantage, trade intensity, export specialization). The researchers used the descriptive analytical method that goes well with the phenomenon and its hypotheses. Moreover, the researcher analyzed a group of Palestinian foreign trade indices to insure the accuracy of these hypotheses using Microsoft Excel 2010.

The results have shown that the Palestinian exports are varied and the manufactured goods have a great importance in the Palestinian economy. They have also shown distinction in the sectors of (food & live animals, beverages and tobacco, Crude materials, inedible, except fuels, Animal and vegetable oils, fats and waxes, and manufactured goods classified chiefly by material) with a revealed comparative advantage. There's trade concentration on a main partner "Israel occupation" in the direction of the Palestinian trade. Furthermore, the Palestinian exports may have revealed comparative advantages in the aforementioned sectors that can specialize in markets other than the Israeli market, like Saudi Arabia, Turkey, UAE, Jordan, and Egypt.

Keywords: *Export Concentration, Intra Industry Trade, Revealed Comparative Advantage, Trade Intensity, Export Specialization.*

المقدمة:

يعد التبادل التجاري بين دول العالم حقيقة واقعة، ولا يمكن أن نتصور العالم اليوم من دونها؛ وذلك لأنه لا يمكن لأي دولة مهما بلغ تقدمها أن تستغني عن بقية الدول، سواء من جانب قدرة هذه الدول في تلبية كافة احتياجاتها من مواردها المحلية وخاصة في ظل تزايد وسائل إشباع الحاجات الإنسانية، أو من جانب آخر وهو حاجة هذه الدول إلى تصريف الفائض من منتجاتها إلى الأسواق الأخرى. وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى الدولي نتيجة انضمام عدد أكبر من الدول لمنظمة التجارة العالمية WTO وما تفرضه من شروط والتزامات تنصب في مجملها على تشجيع عملية التبادل التجاري وإزالة القيود والعقبات أمام حركة السلع والخدمات بين دول العالم.

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني، اقتصاداً ناشئاً، عمل تحت مجموعة من الظروف غير العادية والتي أثرت على أدائه؛ فقد عمل الاحتلال على مدى عقود طويلة خلت وما زال يعمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني الناشئ بالاقتصاد الإسرائيلي القوي وما يتبع ذلك الربط والتبعية من خلل وتشوهات في بنية الاقتصاد الفلسطيني. فالاحتلال يعتبر شريكاً إجبارياً للاقتصاد الفلسطيني، ويسيطر على تجارته الداخلية والخارجية، وبالتالي قلص التبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني وبقية دول العالم. ولقد بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2015 حوالي 19.4%، بينما بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام 59.9%؛ وهذا يستدعي دراسة معمقة للصادرات الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 2015).

خلال العقود السابقة لم يلعب قطاع الصادرات الفلسطيني الدور المنوط به اقتصادياً لظروف عديدة أبرزها وأهمها الاحتلال الاسرائيلي وممارساته التي تحد من نمو وتطور هذا القطاع. ولقد بلغ معدل نمو الصادرات 2.6%، فيما بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 19.4% للعام 2015، بينما بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام 59.9% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 2015م). وبالتالي فإن الميزان التجاري الفلسطيني يعاني من حالة عجز دائم ومستمر.

ومما لا شك فيه أن التجارة الخارجية الفلسطينية تتأثر وفق الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تؤثر على طبيعة التبادل التجاري، وحيث أن الاقتصاد الفلسطيني مرتبط ارتباطاً قسرياً بالاقتصاد الإسرائيلي فإن 70% من إجمالي قيمة الواردات التي تدخل للأراضي الفلسطينية تسيطر عليها إسرائيل، كما أن 83% من إجمالي قيمة الصادرات تذهب إليها حسب إحصائيات عام 2014م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين السنوي، 2015).

يوضح الشكل **(3.2): معدل نمو الصادرات في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2015)**

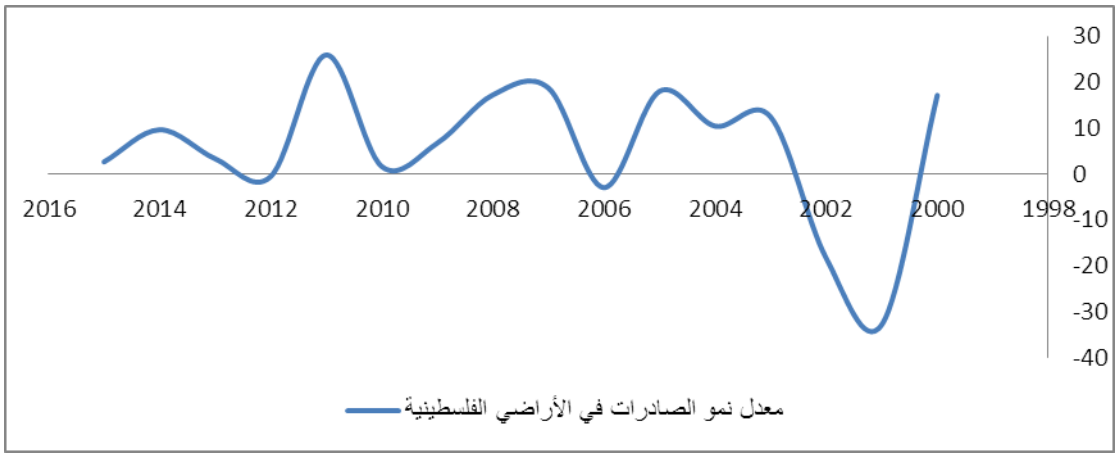

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 2015.

يظهر التذبذب في معدل نمو الصادرات تبعاً للظروف والأحوال التي تمر بها البلاد، فلقد انخفض معدل النمو انخفاضاً كبيراً في العامين 2001 و 2002 وذلك جراء تبعات انتفاضة الأقصى التي بدأت عام 2000 من تدمير للبنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني واستهداف المنشآت الحيوية والاقتصادية، وإغلاق المعابر المتكرر والذي أثر على حركة التجارة والأفراد.

وفيما يتعلق بأهم الشركاء التجاريين للأراضي الفلسطينية وذلك خلال فترة الدراسة (2000 – 2014) فهم كالتالي:

- الشركاء التجاريين في جانب الصادرات: إسرائيل، الأردن، السعودية، الإمارات، هولندا، تركيا، بلجيكا، بريطانيا، مصر، أمريكا.
- الشركاء التجاريين في جانب الواردات: إسرائيل، تركيا، الأردن، الصين، ايطاليا، فرنسا، مصر، ألمانيا، أمريكا، اسبانيا.(قاعدة بيانات الأمم المتحدة)

تسعى العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تقييم أداء قطاع التجارة الخارجية ، ورسم السياسات التجارية، ودراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية مع باقي الدول، ووضع تصورات لاستشراف المستقبل مع الشركاء التجاريين من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية؛ وذلك في سبيل النهوض بالتجارة الخارجية وترقية أدائها وتحقيق معدلات النمو المطلوبة. في ضوء ما سبق تتركز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: **ما هو تقييم أداء الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (2000–2014) باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية؟.**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تحليل أداء الصادرات من خلال دراسة بعض مؤشرات التجارة الخارجية (تركز الصادرات، التجارة داخل الصناعة، الميزة النسبية الظاهرة، كثافة التجارة، تخصص الصادرات) للتعرف على مواطن القوة والضعف، والعمل على تعزيز المكانة التنافسية للصادرات الفلسطينية.

الادبيات السابقة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاطلاع على العديد من الأدبيات المحلية والاقليمية والدولية التي تناولت الموضوع والاستفادة منها. وكان من أبرز الدراسات المحلية، **العبادلة (2015)** هدفت الدراسة إلى اختبار محددات جاذبية التجارة الخارجية الفلسطينية تجاه عينة من الدول وهي: الاحتلال الإسرائيلي، الأردن، مصر، تركيا، الصين، وألمانيا، اين النتائج

بال تريد، ووزارة الاقتصاد الوطني، والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية (2014). أظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخاصة بالتبادل التجاري بين فلسطين المملكة الأردنية الهاشمية أن صادرات كلا الدولتين مركزة ولكن هناك نسبة من التنوع إلى حد ما، حيث أن صادرات الأردن إلى فلسطين أكثر تنوعاً من الصادرات الفلسطينية إلى الأردن، وهذا مؤشر لضرورة التنويع في الإنتاج للسلع التصديرية. وفيما يتعلق بمؤشر تماثل الصادرات تبين أن هيكلية الصادرات لفلسطين والأردن ليست متشابهة إلا قليلاً، وهذا يدل على أنه ليس من المحتمل أن يكون هناك فرصة قوية لخلق التجارة على المستوى الإنتاجي إلا للسلع التي تتميز بميزة نسبية ظاهرة. واتضح من خلال تحليل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكلا البلدين أن هناك اختلاف واضح في صادرات كلا البلدين؛ حيث تتميز منتجات الصادرات الفلسطينية عن السلع الأردنية بشكل ملحوظ، وهذا يعني أن هذه المنتجات تتمتع بقدرة تصديرية تنافسية ومن أهمها حجر البناء والصابون والسمن النباتي والرخام، بالمقابل تتمتع الأردن بهذه الميزة لأكثر من 15 منتج تصديراً الى الأسواق العالمية عن فلسطين وهذا يعكس مدى تخصصية كل دولة بإنتاج سلع معينة. وفيما يتعلق بمؤشر التجارة داخل

الصناعة، فهناك مجال لا بأس به لخلق تجارة داخل الصناعة بين البلدين للسلع التي يتم مبادلتها بين البلدين. وأظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخاصة بالتبادل التجاري بين فلسطين والإمارات أن صادرات فلسطين إلى الإمارات أقل تنوعاً من الصادرات الإماراتية إلى فلسطين، وفيما يتعلق بمؤشر تماثل الصادرات أظهرت النتائج أنه لا تشابه بين البلدين بهيكلية الإنتاج وهذا يدل على أنه ليس من المحتمل أن يكون هناك فرصة قوية لخلق التجارة على مستوى الهيكلية الإنتاجية، واتضح من خلال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أن هناك اختلاف واضح في هذه الميزة بين صادرات كل من البلدين، وفيما يخص مؤشر التجارة داخل الصناعة أظهرت النتائج أنه لا يوجد فرصة لخلق تجارة داخل الصناعة بين البلدين على هيكلية التبادل التجاري الحالي. وأظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخاصة بالتبادل التجاري بين فلسطين والسعودية أن صادرات كلا الدولتين في حالة تركيز ولكنها متنوعة نسبياً، وفيما يتعلق بهيكلية الصادرات لكلا البلدين فهي ليست متشابهة إلا قليلاً، وبالتالي لا يوجد هناك فرصة لخلق التجارة على المستوى الإنتاجي، وفيما يتعلق بمؤشر الميزة النسبية الظاهرة تتميز الصادرات الفلسطينية لأهم المنتجات تصديراً عن السلع السعودية، وفيما يتعلق بمؤشر التجارة داخل الصناعة فهناك مجال لا بأس به لخلق تجارة داخل الصناعة للسلع التي يتم تبادلها بين البلدين. **وقد أظهرت دراسة الجعفري وداوود (2011)** أن الجانب الأعظم من التجارة الفلسطينية يتم مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث بلغت نسبة الواردات من إسرائيل 80%، ونسبة الصادرات إلى إسرائيل تتراوح بين 70–90%، وأظهرت نتائج التحليل أنه بالإمكان إنتاج بعض الواردات محلياً وبشكل كفؤ مثل الأغذية والحيوانات الحية، والمشروبات الخفيفة والتبغ، المواد الخام، والخضراوات، والمنتجات المصنعة، وأيضاً بإمكان الاقتصاد الفلسطيني أن يتخصص في إنتاج وتصدير منتجات معينة من الأغذية والحيوانات الحية، والمواد الخام (الحجر والرخام)، والزيوت الحيوانية والنباتية (زيت الزيتون)، والمنتجات المصنعة. **مسيف (2000)** استخدم الباحث أسلوب التحليل الكمي الذي يتكون من شقين: مؤشرات الترابط والتوافق[1] بين هياكل عرض الصادرات والطلب على الواردات في كلا البلدين؛ وذلك لاستكشاف الآفاق الممكنة للتدفق السلعي بين البلدين. واستخدام نموذج الجاذبية كأسلوب مكمل لتحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي بين البلدين. وأظهرت نتائج المؤشرات أنه يمكن لمصر أن تستورد من فلسطين ما بين (20%–52%) من قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية، كما يمكن لفلسطين أن تستورد بين 12%–35% من قيمة الواردات الفلسطينية السلعية وذلك في ظل حرية التبادل التجاري. كما بينت النتائج أيضاً أن هناك إمكانية لزيادة فرص التصدير من فلسطين إلى مصر في ثلاث مجموعات سلعية من أصل عشر مجموعات، وهذه المجموعات هي: مجموعة السلع المصنوعة والمصنفة حسب المادة مثل المنسوجات، والقطن، والأحذية، ومجموعة المواد الكيماوية مثل الأدوية، ومواد التنظيف، والصباغة، ومجموعة الوقود والطاقة.

---

[1] يستخدم هذا المؤشر لاختبار العلاقة التجارية بين بلدين لم تقم بينهما تجارة من قبل، ويشتمل على متغيرين أساسيين هما: الأهمية النسبية للسلعة من الصادرات الكلية، والأهمية النسبية للسلعة من الواردات الكلية. وتتراوح قيمة المؤشر بين (0–1)،

فعندما تكون قيمته مساوية للواحد تكون الصادرات الفلسطينية تتوافق وتتطابق مع الواردات المصرية، وهذا مؤشر على الحجم الأمثل لإمكانات التبادل التجاري بين فلسطين ومصر، وكلما انخفضت قيمة المؤشر عن الواحد قلت إمكانية التبادل، وإذا كانت صفراً انعدمت إمكانية التبادل التجاري بين فلسطين ومصر.

$$T_{pet} = 1 - \sum \frac{(E_{ipt} - M_{iet})}{2}$$

حيث يمثل: T_{pet} مؤشر التطابق والتوافق.

E_{ipt} حصة الصادرات الفلسطينية من السلعة i، M_{iet} حصة الواردات المصرية من السلعة i.

فيما يتعلق بالدراسات العربية أظهرت دراسة **عبد القادر وعلي (2013) التي** هدفت إلى تحليل التجارة البينية لدول D8 وهي (بنغلاديش، مصر، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، تركيا) و باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA، أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من العقبات الموضوعية التي تواجه مجموعة D8 كقلة تنوع الصادرات (حالة إيران ونيجيريا)، وتباعد المسافات (البلدان الآسيوية والأفريقية في المجموعة)، وتشابه الاقتصاديات (نيجيريا وإيران)، وضعف الجانب المؤسسي في بعض الدول (مصر ونيجيريا وإيران). ومن ناحية المنتوجات فإن بلدان المجموعة لا يمكن أن تغطي احتياجاتها في التعاملات بينها إلا في عدد محدود من المنتوجات كالمحروقات والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية والسجاد والقطن. **رهبان (2013)** أظهر تحليل مؤشر التركيب السلعي التركز الشديد في كل من الصادرات والواردات حيث تزيد نسبة المواد الخام في الصادرات وترتفع نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة في الواردات، وظهر أيضاً التركز الجغرافي للتجارة الخارجية السورية في الصادرات والواردات حيث تتوجه الصادرات بشكل أساسي إلى الدول العربية، والواردات تأتي من الدول الأوربية. **غزالة (2005)** توصلت الى أهمية دول الجوار كشركاء تجاريين مقارنة بباقي الشركاء العرب، وأقل أهمية مع باقي الشركاء التجاريين من دول العالم، وهذا ما بينه مقياس كثافة التجارة الذي أظهر تركيز سورية في تجارتها مع دول الجوار على التصدير. وأظهر مقياس التركز الجغرافي للصادرات والواردات إلى دول الجوار تركزاً في الصادرات السورية إلى تركيا وبشكل أقل بالنسبة للواردات والتي تتركز جغرافياً حسب نوع السلعة، وأظهر مقياس تنوع الصادرات السورية حسب المجموعات السلعية إلى دول الجوار تركزًا بالنسبة للمواد الحية في لبنان، وفي الوقود الخام والخيوط والمنسوجات في تركيا بينما كان هناك تنوعًا بالنسبة لباقي السلع.

Karaalp and Yilmaz (2013) باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) أظهرت النتائج أن بنغلاديش والصين وتركيا لديها ميزة نسبية قوية في صناعة المنسوجات والملابس في أسواق العالم والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في حين أن ألمانيا لا تمتلك أي ميزة نسبية في أي من هذه الأسواق. **(Kim, 2012)** هدفت الدراسة إلى تحليل كثافة التجارة بين كوريا الجنوبية ودول الآسيان الخمس الرئيسية وهي (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند). أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مؤشر كثافة التجارة بين كوريا وإندونيسيا، في حين ارتفع المؤشر "بمعنى أن العلاقات التجارية فيما بينهم أقوى" بين كوريا وباقي دول الآسيان (ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند). **(Khan, 2012)** باستخدام مؤشر كثافة التجارة أظهرت الدراسة إلى الباكستان يمكن أن تكون السوق الأكثر أهمية بالنسبة للهند وذلك عن طريق منح الهند الدولة الأولى بالرعاية، وأيضاً يجب على الهند أن تعمل على تحسين وصول السلع الباكستانية إلى الهند وفتح جميع الطرق أمامها مع أدنى درجات الحماية؛ حيث أن هناك العديد من النقاط التي ستؤدي إلى زيادة الفوائد التجارية بين البلدين كالحدود المشتركة، وتشابه الأذواق، وانخفاض تكاليف النقل، والتسليم في الوقت المحدد. **(Serin & Civan, 2008)** وأظهرت نتائج الدراسة التالي: تمتع تركيا بميزة نسبية ظاهرة مقارنة بمنافسيها من الاتحاد الأوربي (إسبانيا، إيطاليا، اليونان) وذلك في صناعة عصير الفواكه، وزيت الزيتون، ولكن ليس في قطاع الطماطم. وأظهرت أيضاً أن مزايا تركيا تتناقص من عام 2000، وإن التوسع في الاتحاد الأوروبي وظهور المنافسين الجدد لصناعة الأغذية الزراعية التركية قد تزيد من انخفاض القدرة التنافسية لتركيا في هذه الصناعات.

واقع التجارة الخارجية الفلسطينية:

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني؛ وذلك لتأثير هذا القطاع على باقي الفروع الاقتصادية، وسوق العمل، وميزان المدفوعات، ومستويات الأسعار، وكذلك دوره في توفير احتياجات السوق المحلي من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية، وتسويق المنتجات الفلسطينية بالأسواق الخارجية (نصر الله، 2003).

مما لا شك فيه أن التجارة الخارجية الفلسطينية تتأثر وفق الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تؤثر على طبيعة التبادل التجاري، وحيث أن الاقتصاد الفلسطيني مرتبط ارتباطاً قسرياً بالاقتصاد الإسرائيلي فإن 70% من إجمالي قيمة الواردات التي تدخل للأراضي الفلسطينية تسيطر عليها إسرائيل، كما أن 83% من إجمالي قيمة الصادرات تذهب إليها حسب إحصائيات عام ،2014 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين السنوي، 2015).

الميزان التجاري

إن الميزان التجاري له أهمية في قياس الأداء الاقتصادي للدولة، فهو يمثل الفرق بين حصيلة الصادرات والواردات، وإذا كان الميزان التجاري في حالة عجز فهذا يشير إلى مدى التدهور الحاصل في الاقتصاد، أما إذا كان في حالة فائض فهذا يدل على النمو وقدرة هذا الاقتصاد على التطور (ابراهيم، 2008).

جدول (1) إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان التجاري الفلسطيني خلال المدة (2000-2014)(القيمة بالألف دولار أمريكي)

السنة	الواردات	الصادرات	صافي الميزان	نسبة الصادرات إلى الواردات
2000	2,382,807	400,857	-1,981,950	16.82
2001	2,033,647	290,349	-1,743,298	14.28
2002	1,515,608	240,867	-1,274,741	15.89
2003	1,800,268	279,680	-1,520,588	15.54
2004	2,373,248	312,688	-2,060,560	13.18
2005	2,667,592	335,443	-2,332,149	12.57
2006	2,758,726	366,709	-2,392,017	13.29
2007	3,284,035	512,979	-2,771,056	15.62
2008	3,466,168	558,446	-2,907,722	16.11
2009	3,600,785	518,355	-3,082,430	14.40
2010	3,958,512	575,513	-3,382,999	14.54
2011	4,373,647	745,661	-3,627,986	17.05
2012	4,697,356	782,369	-3,914,987	16.66
2013	5,163,897	900,618	-4,263,280	17.44
2014	5,683,199	943,717	-4,739,482	16.61

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات، 2015.

يلاحظ من خلال الجدول(1) أن الأراضي الفلسطينية تعاني وباستمرار من العجز الكبير في الميزان التجاري؛ وذلك بسبب الاعتماد الكبير على الواردات، كما ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير ومقيد بقيود متعددة الأوجه فهو يمتلك قاعدة تصنيع صغيرة وغير متطورة، ويعتمد إلى حد كبير على الواردات من أجل البقاء، وأيضاً يعتبر العجز نتيجة للبيئة السياسية والاقتصادية التي تمتاز بالغموض وعدم اليقين، ونتيجة لذلك تراجعت الاستثمارات والصناعات. ولقد أخذ العجز في الميزان التجاري بالاتساع بسبب النمو في الواردات الذي فاق النمو في الصادرات خلال فترة الدراسة، وهذا العجز طويل الأمد يمكن أن يكون له أثراً سلبياً على قدرة الاقتصاد على حشد رأس المال اللازم للاستثمار في تنمية التجارة، ويظهر مدى التآكل في القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني (الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018).

التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية:

تعتبر التجارة الخارجية الفلسطينية أحد أهم قنوات التشبيك والتداخل بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، حيث ركزت إسرائيل منذ احتلال فلسطين و قيام دولة الاحتلال الاسرائيلي عام 1948 ثم احتلال باقي الاراضي (الضفة الغربية و قطاع غزة) عام 1967 على إخضاع الاقتصاد الفلسطيني للمصالح الإسرائيلية؛ فقامت بقطع الروابط الاقتصادية للأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي وحصرتها بإسرائيل وعبرها (العارضة، والجعفري، والزاغة، 2002).

يعانى قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني من تشوهات هيكلية عميقة ناجمة عن سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، تتلخص ملامحها الرئيسة في ضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها وضآلتها مقارنة بالواردات، ومحدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات، وارتفاع درجة تركز المبادلات التجارية حيث شكلت نسبة التبادل التجاري مع الاحتلال الإسرائيلي أو عبرها نحو 90 % من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية (الجعفري، 2000). و يوضح الجدول رقم (1) أن هذه النسبة انخفضت بشكل محدود بمتوسط 85% للفترة (2010 – 2015)، وتعتبر الدول العربية الوجهة الثانية للصادرات الفلسطينية بمتوسط 11.3% لنفس الفترة، وتعتبر الأردن الوجهة الأولى للصادرات الفلسطينية لمجموعة الدول العربية.

جدول (2): متوسط قيمة الصادرات المرصودة للسلع في فلسطين حسب مجموعات الدول خلال الفترة (2010-2014)

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

مجموعة الدول	الصادرات	النسبة %
إسرائيل	669,865	84.83
الدول العربية	89,138	11.29
الدول الأوروبية	15,096	1.91
الدول الآسيوية	2,804	0.36
الدول الأمريكية	12,290	1.56
باقي دول العالم	441	0.06
الإجمالي	789,634	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2010-2015.

التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية:

التركيب السلعي هو مؤشر يوضح طبيعة الصادرات للدولة هل هي مواد مصنعة نهائية أو مواد أولية (خام) أو زراعية؛ لأن هذا التركيب يعطي مؤشر على قوة ومكانة الدولة، حيث إذا كانت السلع المصنعة نهائية فهذا يدل على وجود قاعدة إنتاجية ضخمة تسهم بالنمو الاقتصادي بشكل كبير، ولها ترابطاتها الأمامية والخلفية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، أما إذا كانت السلع ذات طبيعة أولية أو مواد خام فهذا مؤشر على تخلف الدولة بسبب تخلف قطاعها الصناعي (سمور، 2013).

جدول (3): متوسط التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية SITC خلال الفترة 2000- 2014. (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الكود	الباب	متوسط القيمة خلال الفترة 2000-2014	النسبة(%)
0	الأغذية والحيوانات الحية	71.32	13.78
1	المشروبات والتبغ	22.53	4.35
2	مواد خام غير صالحة للأكل، باستثناء الوقود	47.96	9.27
3	وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	3.62	0.70
4	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	14.61	2.82
5	المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	38.11	7.36
6	السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة	184.38	35.62
7	الآلات ومعدات النقل	25.72	4.97
8	مواد مصنعة متنوعة	106.24	20.52
9	سلع ومعاملات غير مصنفة	3.12	0.60
الإجمالي		**517.62**	**100**

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) بأن السلع المصنعة احتلت المرتبة الأولى في الصادرات الفلسطينية حيث استحوذت على نسبة 35.62% من إجمالي قيمة الصادرات وذلك خلال فترة الدراسة، واحتلت المواد المصنعة المتنوعة على نسبة 20.52% من إجمالي قيمة الصادرات، وتأتي الأغذية والحيوانات الحية في المرتبة الثالثة بنسبة 13.78%.

وتتمثل أهم السلع التي تصدرها فلسطين إلى الخارج سنوياً في السلع التالية: حجر البناء، الرخام، الأثاث الخشبي، الأحذية، الخضار الصالحة للأكل، السجائر، زيت الزيتون، الحاويات والحزم من البلاستيك، المراتب والفرشات، الأدوية (بال تريد، التقرير السنوي 2014).

وفيما يتعلق بصادرات قطاع غزة، فإن إسرائيل تضع العراقيل أمام حركة الصادرات من قطاع غزة منذ منتصف عام 2007، وهذا الأمر أثر بشكل سلبي على واقع الإنتاج الزراعي والصناعي وكبد المزارعين وأصحاب الصناعات خسائر فادحة وأفقدهم أسواقهم الخارجية، وبالمجمل فإن معدلات التصدير الحالية تمثل أقل من 3% من الكميات التي كان يسمح بتصديرها قبل عام 2007 إلى إسرائيل وإلى أسواق الضفة الغربية. كما أن إسرائيل لا تزال تمنع بشكل مطلق تصدير منتجات الصناعات الغذائية والمنظفات ومستحضرات التجميل والدهانات وتضع شروطاً قاسية على تصدير الملابس والأثاث. ومن أهم الأصناف التي تم تصديرها من قطاع غزة إلى الخارج خلال عام 2015: توت أرضي، بندورة شيري، فلفل حار، بطاطا، بندورة عادية، خيار، ملفوف، كوسا، زهرة، بطاطا حلوة، باذنجان، أثاث منزلي، ملابس، بلح، سمك، ألواح خشب، سجاد، قماش، قرطاسية، خردة، نعنع، ثومة (وزارة الاقتصاد الوطني، التقرير السنوي 2015).

خلاصة الجدول رقم (3) أن هناك تركز للسلع المصنعة في صادرات الأراضي الفلسطينية، ولكن هذه الصناعات سريعة التأثر بالهزات الاقتصادية والاضطرابات السياسية؛ ففي أي فترة عدم استقرار تصاب هذه الصناعات بالشلل التام وذلك لارتباطها الوثيق بالسوق الخارجية سواء من جانب الاعتماد على المواد الخام، أو من جانب حاجتها لتصدير منتجاتها للخارج (سمور، 2013). ولكن الجانب الإيجابي في هذا التحليل بأن صادرات السلع المصنعة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة 2000 – 2014 استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وهي في تزايد مستمر، وهذه تعتبر إشارات مبدئية للسير قدماً في مجال الاهتمام بالقطاع الصناعي، وتهيئة الأجواء الملائمة لتحقيق مزيداً من الاستقرار لهذا القطاع.

الدراسة التطبيقية:

لتحقيق أغراض الدراسة تم الاعتماد على المصادر الثانوية في جمع البيانات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية، والشركاء التجاريين، وذلك من قاعدة بيانات الأمم المتحدة (Comtrade) وسوف نعتمد في تحليل مؤشرات التجارة الخارجية على بيانات التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية التنقيح الثالث Standard " SITC Rev. 3 International Trade Classification للفترة 2000-2014. إضافة إلى إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لكونه يتناسب مع ظاهرة الدراسة وفرضياتها. وتحليل مجموعة من المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية للتأكد من صحة هذه الفرضيات باستخدام برنامج Microsoft Excel 2010، وهذه المؤشرات هي:

1. مؤشر تركيز الصادرات Export Concentration Index (ECI)
2. مؤشر التجارة داخل الصناعة Intra Industry Trade (IIT)
3. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA)
4. مؤشر كثافة التجارة Trade Intensity Index (TII)
5. مؤشر تخصص الصادرات Export Specialization Index (ESI)

الفرضية الأولى: تمتاز الصادرات الفلسطينية بالتنوع.

الأداة المستخدمة لاختبار الفرضية الأولى: مؤشر تركيز الصادرات Export Concentration Index (ECI)

مفهوم المؤشر: يدل مؤشر تركز الصادرات على درجة تركيز المنتجات، أي إذا ما كان عدد صغير من المنتجات يهيمن على صادرات بلد ما أو لا.

دالة المؤشر: $$ECI = \sqrt{\sum \left(\frac{X}{X\tau}\right)^2}$$

حيث: Xi هي صادرات البلد من المنتج i، و Xt هي مجموع صادرات البلد.

قيمة المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر زاد تركز الصادرات، والعكس صحيح، وتشير قيمة 1 إلى أن البلد يقوم بتصدير سلعة واحدة فقط، بمعنى أن تركيز الصادرات مفرط (الجعفري وداوود، 2011م). تم حساب مؤشر تركز الصادرات ECI للصادرات السلعية الفلسطينية وفق تصنيف SITC وذلك للأبواب العشرة الأساسية ابتداءً من الباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" وانتهاءً بالباب 9 "السلع والمعاملات غير المصنفة" خلال الفترة (2000-2014).

جدول (4): نتائج مؤشر تركز الصادرات في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014)

السنة	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2000	0.211	0.034	0.039	0.009	0.014	0.074	0.382	0.060	0.176	0.000
2001	0.117	0.046	0.044	0.007	0.020	0.095	0.415	0.058	0.195	0.002
2002	0.112	0.057	0.060	0.010	0.024	0.084	0.394	0.050	0.207	0.002
2003	0.122	0.046	0.048	0.014	0.026	0.093	0.395	0.053	0.182	0.020
2004	0.115	0.055	0.036	0.034	0.032	0.094	0.392	0.047	0.195	0.000
2005	0.108	0.043	0.039	0.036	0.037	0.086	0.387	0.055	0.199	0.010
2006	0.106	0.027	0.050	0.009	0.037	0.096	0.424	0.060	0.190	0.000
2007	0.134	0.030	0.076	0.002	0.035	0.080	0.373	0.053	0.187	0.030
2008	0.113	0.034	0.114	0.005	0.038	0.084	0.337	0.055	0.212	0.008
2009	0.118	0.042	0.058	0.004	0.028	0.079	0.369	0.056	0.240	0.007
2010	0.139	0.042	0.125	0.003	0.026	0.080	0.330	0.055	0.197	0.004
2011	0.144	0.041	0.128	0.002	0.027	0.070	0.342	0.043	0.199	0.004
2012	0.145	0.051	0.124	0.003	0.038	0.065	0.324	0.044	0.195	0.011
2013	0.156	0.050	0.155	0.002	0.014	0.055	0.311	0.045	0.212	0.000
2014	0.154	0.050	0.088	0.002	0.030	0.050	0.348	0.040	0.238	0.000

يتضح من خلال الجدول رقم (4) بأن الصادرات الفلسطينية تمتاز بالتنوع، ولا يوجد بها تركز لأي باب من الأبواب العشرة حسب التصنيف الدولي للتجارة الدولية. وكانت جميع قيم المؤشر دون 0.5 وهذا يدل على عدم وجود التركز بحسب النتائج العملية للمؤشر.

الفرضية الثانية: صادرات السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، ولها قدرة على اقتحام أسواق جديدة.

لاختبار الفرضية تم استخدام: مؤشر التجارة داخل الصناعة (IIT) Intra Industry Trade وقد تم صياغة المؤشر بواسطة Grubel & Lioyed عام 1975. كما يسمى المؤشر GL Index نسبة إلى واضعي المؤشر.

مفهوم المؤشر: يقيس هذا المؤشر مدى تداخل الصادرات والواردات لمجموعة معينة من السلع، أي عندما يتم تصدير واستيراد نفس الفئة من السلع (Paltrade, 2014). كما ويعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص. (العباس، 2005)

دالة المؤشر:

$$IIT = \frac{\{(x_i + M_i) - |x_i - M_i|\}}{(x_i + M_i)}$$

حيث:

Xi: الصادرات من السلعة "الصناعة" i.

Mi : الواردات من السلعة "الصناعة" i.

$|x_i - M_i|$: القيمة المطلقة للميزان التجاري للسلعة i.

$(x_i + M_i)$: حاصل جمع التدفقات التجارية للسلعة i (خضر، 2005م).

قيمة المؤشر: IIT = 0 فهذا يعني عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة.

IIT = 1 عندما تتساوى صادرات كل صناعة مع وارداتها.

وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح يشير إلى ارتفاع التجارة داخل الصناعة، وإلى تنويع عال للصادرات، ويدل على تحقيق وفورات الحجم ومكاسب أخرى (الجعفري وداوود، 2011م).

أقسام المؤشر: مؤشر التجارة داخل الصناعة ينقسم إلى نوعين:

- التجارة داخل الصناعة العمودي Vertical Intra Industry Trade (VIIT): وهذا النوع مرتبط باختلاف مستويات جودة المنتج.
- التجارة داخل الصناعة الأفقي Horizontal Intra Industry Trade (HIIT): وهذا النوع مرتبط بأصناف أو سمات مختلفة من نفس السلعة (Caetano & Galego, 2007).

النتائج العملية لمؤشر التجارة داخل الصناعة (IIT) في الأراضي الفلسطينية

تم حساب مؤشر التجارة داخل الصناعة IIT للأراضي الفلسطينية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الخارجية، التنقيح الثالث من خلا اختيار للسلع المصنعة الباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة" والباب 8 "مواد مصنعة متنوعة"، حيث أن الأبواب 6 و8 حققتا أعلى مساهمة في الصادرات الفلسطينية وذلك خلال الفترة 2000-2014، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم(5).

جدول (5): نتائج مؤشر التجارة داخل الصناعة IIT للأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2000-2014.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الباب 6	0.454	0.389	0.491	0.479	0.429	0.418	0.546	0.592	0.537	0.513	0.434	0489	0.462	0.477	0.540
الباب 8	0.523	0.476	0.715	0.610	0.632	0.623	0.625	0.768	0.717	0.801	0.697	0.742	0.749	0.885	0.870

يتضح بأن الباب 8 حقق قيماً أعلى للمؤشر مقارنة مع الباب 6 خلال فترة الدراسة (2000 – 2014)، وهذا يدل على الأهمية النسبية للسلع المكونة للباب 8 وبالتالي قدرة هذا القطاع على تحقيق وفورات عالية من خلال التجارة في مكوناته، وأيضاً يعطيه قدرة على اقتحام أسواق جديدة وفتح منافذ جديدة للتجارة.

جدول (6): صادرات أقسام الباب 8 "مواد مصنعة متنوعة" خلال عام 2014

الكود	الوصف	قيمة الصادرات	النسبة %
81	مبان سابقة التجهيز، وتجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسمكرة والتدفئة والإضاءة	12,372,757	5.51
82	الأثاث وأجزاؤه، الأسرة والمراتب وحوامل المراتب والوسائد وما يماثلها من المفروشات المحشوة	101,659,464	45.25
83	لوازم السفر والحقائب اليدوية والأوعية المماثلة	1,066,200	0.47
84	أصناف من الأردية والألبسة وملحقاتها "الملابس بأنواعها"	5,794,115	2.58
85	أحذية	42,638,470	18.98

الكود	الوصف	قيمة الصادرات	النسبة %
87	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة تحكم	3,235,274	1.44
88	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف بصرية	214,190	0.10
89	أدوات مصنعة متنوعة غير مذكورة في موضع آخر مثل: أسلحة وذخائر، مطبوعات، عربات أطفال ودمى وألعاب وأدوات رياضية، لوازم مكتبية وقرطاسية، تحف فنية وأثرية، مجوهرات، آلات موسيقية وأجزاؤها	57,703,794	25.68

المصدر: الشعبة الإحصائية، الأمم المتحدة، 2008.

وبحسب بيانات العام 2014 كما هو موضح بالجدول رقم (6)، فقد استحوذ القسم 82 " الأثاث وأجزاؤه" على صادرات الباب 8 فقد بلغت صادرات الأراضي الفلسطينية من هذا القسم حوالي 101 مليون دولار، تلاه القسم 89 " أدوات مصنعة متنوعة" بحوالي 57 مليون دولار، تلاه القسم 85 "الأحذية" بحوالي 42 مليون دولار، وهذا يظهر تخصص الصادرات الفلسطينية في هذه الأقسام الثلاثة وبالتالي قدرتها على المنافسة واقتحام أسواق جديدة بحسب بيانات مؤشر IIT. يندرج القسم 82 "الأثاث"، والقسم 85 "الأحذية"، والقسم 89 "أدوات مصنعة متنوعة" تحت بند الصناعات التحويلية، وتعرف الصناعات التحويلية بأنها الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة، والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه (الراعي، 2003).

وتعتبر الصناعات التحويلية أهم قسم في أنشطة القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية؛ حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2014 حوالي 16,466 مؤسسة من إجمالي 17,057 مؤسسة عاملة في القطاع الصناعي، وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع 79,524 عامل من إجمالي 86,253 عامل في القطاع الصناعي، وهذا يظهر مدى أهمية قطاع الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي، 2015).

وفيما يتعلق بصناعة الأثاث فقد بلغ عدد المؤسسات العاملة في هذا المجال 2,769 مؤسسة، وبلغ عدد العامين حوالي 10,111 عامل، كما بلغ حجم إنتاج هذا القطاع 302,224,500 دولار، وبلغ حجم التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لهذه الصناعة 4,936,600 دولار خلال عام 2013 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، 2014).

أما صناعة الأحذية في فلسطين فهي تعود إلى عدة عقود ماضية، وهي إحدى أهم الصناعات التأسيسية، ولقد كانت صناعة الأحذية مزدهرة قبل العام 2000، ولكنها تراجعت مع نهاية عام 2000 بسبب الواردات الكبيرة وخصوصاً القادمة من الصين والتي أدت إلى تراجع هذا القطاع الرائد.

وتتركز صناعة الأحذية في مدينة الخليل ولكنها حاضرة في مدينتي بيت لحم ونابلس، ويوجد ما يقارب 200 منشأة تشغل حوالي 3000 عامل في هذا القطاع، وتُصدر منتجات هذا القطاع إلى الإمارات والسعودية وقطر والأردن وتركيا وألمانيا وبلجيكا، وبطريقة غير مباشرة عن طريق إسرائيل إلى كندا والاتحاد الأوروبي. (www.paltrade.org)

الفرضية الثالثة: تتمتع أبواب تصنيف SITC بميزة نسبية ظاهرة في الأراضي الفلسطينية عدا الأبواب المتعلقة بالمواد الكيميائية، والخاصة بالآلات ومعدات النقل.

الأداة المستخدمة لاختبار الفرضية: الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA)

مفهوم المؤشر: يفترض المؤشر أن المبادلات التجارية تقوم على اختلاف تكاليف الإنتاج ما بين البلدان، وهو ما يبين المزايا النسبية لها. وكلما كانت نتائج المؤشر لبلد ما كبيرة كلما كانت ميزته النسبية الظاهرة كبيرة.

دالة المؤشر: هناك عدة طرق لحساب الميزة النسبية الظاهرة أكثرها استخداماً تتمثل في مقارنة هيكل الصادرات لبلد ما مع منطقة مرجعية "العالم مثلا"، وفق الصيغة التالية: (عبد القادر وعلي، 2013).

$$RCA_{B}(i,w) = \frac{X_{B}(i) / TX(i)}{X_{B}(w) / TX(w)}$$

X_B (i): صادرات البلد i للعالم W من المنتج B.

XB (w) : صادرات العالم W من المنتج B.

TX (i): الصادرات الكلية للبلد i نحو العالم.

TX (w): الصادرات الكلية للعالم.

قيمة المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و+ ∞، وانخفاض قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح يدل إلى الافتقار إلى ميزة نسبية في هذا المنتج، أما القيمة المرتفعة للمؤشر فتدل على أن البلد يتمتع بميزة في تصدير السلعة إلى المنطقة المرجعية التي تم اعتمادها عند حساب المؤشر أكبر مما لو قام بتصدير سلعة ذات قيمة أدنى للمؤشر (الجعفري وداوود، 2011).

شرح المؤشر: يقيس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة مدى تنافسية منتج ما في صادرات دولة معينة بالمقارنة مع حصة هذا المنتج في التجارة الدولية، والمنتج الذي يحقق قيمة عالية في المؤشر هو منتج منافس ويمكن تصديره إلى الدول التي تحقق قيمة أدنى للمؤشر. في حين أن الدول التي تمتلك قيماً متشابهة لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة فمن غير المرجح أن يكون بينهم تجارة بينية ناجحة. ولتحقيق تجارة ناجحة يتم احتساب المؤشر على مستوى عال من التفصيل للمنتجات، وتركيز الاهتمام على المنتجات غير التقليدية والتي من الممكن أن تمتلك مزايا تنافسية، وتكون قادرة على المنافسة في السوق الدولية وتحقق نجاحاً كبيراً في حال تصديرها (Chandran, 2010).

تم استخدام صيغة (Balassa, B, 1965) في احتساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للأراضي الفلسطينية، وذلك لجميع أبواب التصنيف SITC وتم اعتماد العالم كمنطقة مرجعية، وذلك خلال السنوات 2012، 2013، 2014 لتوفر البيانات المتعلقة بالعالم اللازمة في حساب المؤشر لهذه السنوات فقط. وكانت النتائج كالتالي:

جدول (7): نتائج مؤشر الميزة النسبية الفلسطينية الظاهرة (مقارنة بالعالم) حسب تصنيف SITC خلال الفترة (2012-2014)

الكود	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2012	2.48	6.46	3.02	0.02	6.77	0.60	2.58	0.13	1.74	0.19
2013	2.61	6.24	3.93	0.02	2.48	0.51	2.52	0.13	1.89	0.00
2014	2.51	6.17	2.36	0.02	6.22	0.046	2.78	0.12	2.02	0.00

ومن خلال الجدول رقم (7) ظهرت النتائج التالية:

- القطاعات التي تمتلك ميزة نسبية ظاهرة في الاقتصاد الفلسطيني

- 0 "الأغذية والحيوانات الحية".
- 1 "المشروبات والتبغ".
- 2 "مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود".
- 4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية".
- 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة".
- 8 "مواد مصنعة متنوعة".

❖ القطاعات التي لا تمتلك ميزة نسبية ظاهرة

- 3 "وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة".
- 5 "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة".
- 7 "الآلات ومعدات النقل".
- 9 "سلع ومعاملات غير مصنفة".

ولمزيد من التوضيح حول السلع التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة فإن الصادرات الفلسطينية تزداد في القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا البسيطة، وتنخفض في القطاعات التي تتطلب مستوى عالٍ من التكنولوجيا. وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (7) فإن السلع التي تحتاج تكنولوجيا بسيطة وتعتمد على الموارد المحلية ولها ارتباطات أمامية وخلفية وتأثيرات على بقية القطاعات التصديرية تمتعت بميزة نسبية ظاهرة وذلك مثل منتجات الحجر والرخام ومنتجات الباب 1 "المشروبات والتبغ" والباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" والباب 2 "مواد خام غير صالحة للأكل" والمواد المصنعة في البابين 6 و8.

كما أن انخفاض متوسط التكاليف في إنتاج بعض السلع يقود إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول، ففلسطين تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج الحجر والرخام؛ لأنه ينتج بكميات كبيرة وهذا يؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف وبالتالي انخفاض أسعاره في السوق العالمية وبالتالي زيداه تصديره.

وبالمقابل تنخفض الصادرات الفلسطينية في القطاعات التي تحتاج إلى مستوى عالٍ من التكنولوجيا، والتي لا يتوفر لها موارد محلية كمدخلات إنتاج ومتوسط تكلفتها مرتفع وذلك كمنتجات الباب 3 و5 و7 و9. ومن خلال النتائج السابقة نستطيع أن نثبت صحة الفرضية القائلة بأنه تتمتع أبواب تصنيف SITC بميزة نسبية ظاهرة في الأراضي الفلسطينية لصادرات السلع التي تعتمد على التكنولوجيا البسيطة عدا الأبواب المتعلقة بالمواد الكيميائية، والخاصة بالآلات ومعدات النقل.

الفرضية الرابعة: يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك رئيس.

المؤشر المستخدم: كثافة التجارة Trade Intensity Index (TII)

مفهوم المؤشر: يوفر مؤشر كثافة التجارة منهجاً مناسباً لوصف التوزيع الجغرافي لتجارة بلد ما، ولتحليل قوة العلاقات التجارية الثنائية بين الدول (Edmonds & Li, 2010).

كما يعرف بأنه حصة صادرات الدولة التي تذهب إلى الشريك، مقسومة على حصة الصادرات العالمية التي تذهب إلى هذا الشريك (Chandran, 2010).

ويقيس هذا المؤشر أيضاً كثافة التجارة بين بلدين؛ للاطلاع على مسار التجارة خلال مدة معينة، وتوجه هذا البلد مع شركائه التجاريين خلال هذه المدة (Khan, 2012).

دالة المؤشر: $TII = \frac{xij/xit}{xwj/xwt}$

حيث: xij/xit: حصة صادرات البلد i الموجهة نحو البلد j.

xwj/xwt: حصة الصادرات العالمية w الموجهة نحو البلد j (Chandran, 2010).

قيمة المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و + ∞، وإذا كان المؤشر أكثر من 1 فعندها تكون أهمية سوق التصدير j أعظم للبلد مما هي عليه بالنسبة للعالم، وإذا كانت القيمة صفر فإن كثافة التجارة هنا لا شيء. ويشير أيضاً إلى ما إذا كان بلد ما يصدر أكثر كنسبة مئوية إلى بلد محدد مما يصدره العالم في المتوسط (الجعفري وداوود، 2011). ويستخدم مؤشر كثافة التجارة منطق مماثل لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA ولكن للأسواق بدلاً من المنتجات (World Bank, 2013).

تم استخدام صيغة كل من(Brown 1949 وKojima1964) في حساب مؤشر كثافة التجارة في الأراضي الفلسطينية، وتم حساب المؤشر للسنوات التالية (2000، 2005، 2010، 2014). وتم اختيار مجموعة من الدول الشريكة وهم: الاحتلال الإسرائيلي، الأردن، مصر، السعودية، الإمارات، بريطانيا، هولندا، وتركيا. تم اختيار هذه المجموعة من الدول لاعتبارات عديدة أهمها: الموقع والترابط الجغرافي، الاتفاقيات التجارية الموقعة بين فلسطين وهذه الدول، حجم الصادرات الكبير الموجه للدول المختارة، والرغبة في دراسة طبيعة العلاقة مع بعض الدول واستكشاف مدى إمكانية تقوية هذه العلاقات مستقبلاً.

جدول (8): نتائج مؤشر كثافة التجارة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014)

الدولة / السنة	إسرائيل	الأردن	مصر	السعودية	الإمارات	بريطانيا	هولندا	تركيا
2000	162.85	32.11	0.173	10.21	0.65	0.015	0.004	0.083
2005	195.64	50.65	0.247	1.07	0.45	0.106	0.531	0.319
2010	213.61	52.93	2.122	1.37	1.68	0.047	0.177	0.068
2011	208.80	50.72	0.382	1.75	1.00	0.060	0.225	0.041
2012	199.30	64.52	0.534	1.62	1.26	0.087	0.103	0.082
2013	224.02	52.73	0.063	1.06	0.51	0.091	0.121	0.243
2014	213.12	56.78	0.089	1.28	0.93	0.095	0.439	0.242

كما هو متوقع فإن قيمة المؤشر أكبر بكثير من الواحد الصحيح في جميع السنوات فيما يتعلق بإسرائيل، وتليها الأردن، وهذا يعني بأن حصص الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل والأردن أعلى بكثير من حصة الصادرات لبقية دول العالم . وكما يظهر الجدول أيضاً بأن هناك كثافة تجارية أيضاً مع السعودية حيث تجاوزت القيم خلال سنوات الدراسة الواحد الصحيح، أما فيما يتعلق بالإمارات فقد كان هناك كثافة تجارية منذ عام 2010 واستمرت حتى عام 2012، ومن ثم تراجعت في عام 2013 ولكنها بدأت تزداد كثافة في عام 2014. وفيما يتعلق بباقي الدول لم يكن هناك كثافة تجارية بينها وبين الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

يتوافر لفلسطين عدد قليل من العلاقات التجارية المكثفة، فخلال الفترة 2008 – 2010 كان لفلسطين علاقات تجارية مع ست بلدان وهي: إسرائيل والأردن والكويت والسعودية والجزائر والإمارات، ولكن العلاقات كانت باتجاه الشريك

الرئيس "إسرائيل" حيث كان حجم العلاقات التجارية مع إسرائيل يزيد عن 80% من حجم التجارة الفلسطينية، ويليها كثافة العلاقة مع الأردن (الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014- 2018).

كما أن غالبية عمليات الاستيراد والتصدير التي تتم بين السوق الفلسطيني والأسواق الخارجية تكون عبر المرافق الإسرائيلية التي تتحكم بحركة هذه التجارة، كما أن العمليات التجارية التي تتم داخل السوق الفلسطيني سواء بين الضفة وغزة أو بين مناطق الضفة تمر عبر الطرق والممرات التي تسيطر عليها إسرائيل (Paltrade, 2008).

كان لتوقيع بروتوكول باريس 1994 أثراً في تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل؛ حيث أن البنود الواردة في الاتفاقية إجرائية تتعلق في تسيير التبادل التجاري الذي توافق عليه إسرائيل ولا يضر بالمصلحة الاقتصادية الإسرائيلية، ويدلل على ذلك:

- مراقبة إسرائيل للمعابر، وهذا يحد من حرية التبادل التجاري بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي، وأيضاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال وضع القيود الأمنية المتعددة على التجارة الخارجية والداخلية الفلسطينية حسب المصلحة الإسرائيلية.
- يجب حصول المنتجات الفلسطينية المصدرة إلى السوق الإسرائيلية على موافقة من معهد المواصفات الإسرائيلي، وهي عقبة في وجه الصادرات غير المرغوب فيها وخصوصاً الزراعية.
- ترك الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيلي.
- عدم التزام الجانب الإسرائيلي بكل النصوص المتفق عليها، ولم يسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم في صنع القرار الاقتصادي بما يتلاءم مع الخطط والبرامج وأولويات التطوير (نصر الله، 2003).

كل ما سبق أدى إلى انحسار التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل، ولكن بحسب نتائج مؤشر كثافة التجارة فإنه بإمكان الأراضي الفلسطينية تفعيل تجارتها مع الدول العربية وتنويع الشركاء وبخاصة الأردن والسعودية حيث أثبتت نتائج المؤشر بأنه هناك كثافة تجارية مع هاتين الدولتين.

الفرضية الخامسة: يمكن للصادرات الفلسطينية أن تتخصص في أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية

المؤشر المستخدم: تخصص الصادرات Export Specialization Index (ESI)

مفهوم المؤشر: يقيس مؤشر تخصص الصادرات نصيب السلعة j في مجموع صادرات البلد i بالمقارنة مع نصيب السلعة فيما تتلقاه السوق k من واردات. السوق k عبارة عن بلد أو مجموعة من البلدان.

دالة المؤشر: $ESI = \frac{x_ij/x_i}{Mk_i/Mkt}$

حيث: x_ij/x_it: نصيب السلعة من صادرات البلد i.

Mk_i/Mkt: نصيب السلعة في الواردات في سوق معينة k.

قيمة المؤشر: القيمة التي تزيد عن 1 تمثل تخصصاً في هذا السوق، والقيمة التي تقل عن 1 فإنها تشير إلى مثبطات نسبية؛ حيث لا يستورد البلد أو مجموعة البلدان كميات ضخمة من مجموعة السلع للبلد قيد الدراسة.

شرح المؤشر: تفسير هذا المؤشر مماثل لتفسير الميزة النسبية الظاهرة؛ حيث أنه يقيس الإمكانيات التجارية بين البلد المعني ومجموعة من البلدان (الجعفري وداوود، 2011). بمعنى آخر يبحث هذا المؤشر عن أسواق يمكن للبلد موضع الدراسة أن يقتحمها، وفي نفس الوقت تكون هذه الأسواق بحاجة منتجات هذا البلد. وكلما زادت قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح فهذا يزيد إمكانية أن يتخصص البلد المعني في هذه الأسواق.

تم استخدام الصيغة السابق ذكرها في حساب مؤشر تخصص الصادرات في الأراضي الفلسطينية، وتم حساب المؤشر للسنوات التالية (2000، 2005 ،وتم أخذ المتوسط للسنوات 2010 – 2014). وتم اختيار مجموعة من الشركاء التجاريين وهم: إسرائيل، الأردن، مصر، السعودية، الإمارات، وتركيا.

جدول (9): نتائج مؤشر تخصص الصادرات فيما يتعلق بمجموعة من الشركاء التجاريين خلال الفترة (2000-2014)

الدولة	السنة	الكـــود									
		0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
إسرائيل	2000	18.06	11.77	44.56	977.24	10.91	107.58	69.24	518.76	45.56	1,305.27
	2005	52.89	14.99	66.62	553.12	8.89	158.71	110.38	671.58	52.82	85.94
	2010-2014	36.72	11.13	14.60	6,839.62	11.79	159.25	62.75	573.31	37.74	-
الأردن	2000	8.66	3.40	9.29	52.73	9.86	2.70	4.42	54.13	3.58	-
	2005	31.32	8.24	13.06	197.69	12.48	31.94	14.69	141.69	11.15	80.10
	2010-2014	25.44	-	3.71	-	9.17	42.43	11.93	104.49	7.98	-
مصر	2000	33.98	-	-	-	-	-	13.66	147.40	8.47	-
	2005	-	-	-	-	36.73	-	22.15	199.33	8.75	-
	2010-2014	-	-	-	-	-	-	-	-	15.10	-
السعودية	2000	56.09	-	34.70	-	37.93	97.99	33.31	-	46.11	-
	2005	214.24	-	-	-	30.24	-	81.68	1453.66	80.04	-
	2010-2014	161.75	-	38.30	-	48.99	289.48	104.27	-	75.18	-
تركيا	2000	-	-	-	-	-	-	54.69	-	-	-
	2005	-	-	581.87	-	-	-	154.02	-	-	-
	2010-2014	54.56	-	188.08	-	-	-	143.05	-	-	-
الإمارات	2000	32.07	-	31.23	-	19.19	-	39.07	-	62.16	
	2005	119.60	-	103.64	-	19.73	148.23	126.72	1311.31	136.29	-
	2010-2014	109.09	-	47.45	-	35.29	285.28	156.01	-	152.71	-

تشير نتائج مؤشر تخصص الصادرات وبحسب الجدول رقم (9) بأن السوق الإسرائيلية هي السوق الأول للصادرات الفلسطينية في جميع أبواب التصنيف الدولي الموحد SITC. وهذه نتيجة متوقعة بسبب طبيعة العلاقة بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتحكم إسرائيل في التجارة الخارجية الفلسطينية من خلال تحكمها بالمعابر وحرية دخول وخروج السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وكذلك ربط الاقتصاد الفلسطيني باتفاقيات تراعي المصلحة الاقتصادية الإسرائيلية فقط دون النظر لمصالح واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني.

ولكن وبحسب الجدول يظهر أن المؤشر حقق قيماً أعلى من الواحد الصحيح في دول أخرى غير إسرائيل. فنجد أن الأردن حقق ذلك في جميع أبواب التصنيف، والسعودية حققت نتائج إيجابية في الأبواب 0 و4 و6 و8، والإمارات حققت ذلك في الأبواب 0 و2 و4 و6 و8، أما مصر فقد حققت قيمة أكبر من الواحد الصحيح في الباب 8 طول فترة الدراسة، وتركيا حققت ذلك في الباب 6.

ونلاحظ من خلال هذه النتائج بأن السلع التي يمكن أن نصدرها إلى الأسواق الخارجية هي السلع التي تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة كما في الباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" و1 "المشروبات والتبغ" و 2 "مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود"، و4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية"، و6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة"، و 8

"مواد مصنعة متنوعة". أما السلع التي لا تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة فهي غير مؤهلة لأن تصبح سلعاً تصديرية نقتحم بها الأسواق العالمية. ومن خلال نتائج المؤشر يمكن القول بأن الصادرات الفلسطينية ستتخصص في الدول التي حققت أعلى قيماً للمؤشر كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (10): الأسواق التي ستتخصص بها الصادرات الفلسطينية وفق مؤشر تخصص الصادرات

الكود	ترتيب الدول التي ستتخصص بها الصادرات الفلسطينية
0	1.السعودية 2.الإمارات 3.الأردن
1	الأردن
2	1. تركيا 2.الإمارات 3.السعودية 4.الأردن
4	1. السعودية 2.الإمارات 3.الأردن
6	1. تركيا 2.الإمارات 3.السعودية 4.الأردن 5.مصر
8	1. الإمارات 2.السعودية 3.مصر 4.الأردن

ويتضح من خلال الجدول بأن الباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة" حقق أفضل النتائج، وحظي بالعديد من الأسواق؛ وهذا يتفق مع نتائج المؤشرات السابقة حيث أن الباب 6 حقق أعلى قيمة في الصادرات الفلسطينية خلال فترة الدراسة (2000-2014).

النتائج:

- تمتاز الصادرات الفلسطينية بالتنوع، وهذا التنوع له آثار إيجابية تتمثل في خلق فرصة أكبر للتجارة، ويبعد الدولة عن التعرض إلى أزمات الأسعار وتقلب الإيرادات.
- تميز صناعة الحجر والرخام في الأراضي الفلسطينية، من حيث قيمة صادراتها للخارج، ومساهمتها في التشغيل.
- صادرات السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني.
- تتمتع القطاعات التالية: 0 "الأغذية والحيوانات الحية"، و1 "المشروبات والتبغ"، و2 "مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود"، و4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية"، و6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة"، و8 "مواد مصنعة متنوعة" بمزايا نسبية ظاهرة، ولقد بلغت نسبة صادرات هذه القطاعات حوالي 90.82 % من إجمالي صادرات الأراضي الفلسطينية عام 2014. في حين لا تمتلك القطاعات التالية ميزة نسبية ظاهرة: 3 "وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة"، و5 "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة"، و7 "الآلات ومعدات النقل"، و9 "سلع ومعاملات غير مصنفة".
- يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك رئيس وهو "الاحتلال الإسرائيلي"، ولكن هناك فرصة لتنويع الشركاء التجاريين بحسب نتائج مؤشر كثافة التجارة.
- يمكن للصادرات الفلسطينية التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة أن تتخصص في أسواق أخرى غير السوق الإسرائيلية، مثل السعودية، تركيا، الإمارات، الأردن، ومصر.

التوصيات:

- تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الدول العربية ودول العالم وذلك لتعظيم الاستفادة من هذه الاتفاقيات، ومحاولة دمج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي.

- الضغط على إسرائيل من خلال استغلال العلاقات الدولية والتعاطف مع القضية الفلسطينية للحد من سياسة الإغلاقات المتكررة وضمان حرية انتقال السلع والأفراد.
- المطالبة بإعادة بناء ميناء ومطار في قطاع غزة؛ وذلك لعظم دورهما في النهوض بقطاع التجارة الخارجية.
- تفعيل سياسة تشجيع الصادرات وخاصة في المنتجات التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة.
- تعزيز مختلف أشكال الدعم للمنتجات المحلية لتعزيز قدرتها التنافسية كتخفيض قيمة الضرائب عليها، وفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة التي لها بدائل محلية ذات جودة مقبولة من أجل ضبط كمية الواردات وتقليل العجز في الميزان التجاري.
- العمل على تأهيل وتطوير البينة التحتية "العمل على إيجاد حلول لمشكلة الكهرباء، والعمل على إصلاح الطرق الموجودة، وتعبيد طرق جديدة" بما يخدم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة.
- الاستغناء عن الوسيط الإسرائيلي لتسويق وترويج المنتجات الفلسطينية في الخارج، واستبدالها بشركات تسويق فلسطينية تقوم بهذه المهمة.
- مشاركة القطاع الخاص في وضع السياسات والخطط الاستراتيجية من أجل تسهيل تنفيذها.
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الأراضي الفلسطينية وخاصة في القطاعات التصديرية.
- محاولة تصنيع وتطوير منتجات ذات صبغة فلسطينية "علامة تجارية فلسطينية" مثل تصنيع منتجات الزيتون والبلح، وصناعة الأحذية والملابس، مستفيدين من الدعم العربي والعالمي للقضية الفلسطينية في تسويق هذه المنتجات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- *الاستراتيجية الوطنية للتصدير* 2014-2018.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، إحصاءات *الحسابات القومية*.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، معجم *المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز*،.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي*،.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، سلسلة المسوح الاقتصادية.
- مركز التجارة الفلسطيني Paltrade (2014)، التقرير السنوي.
- وزارة الاقتصاد الوطني(2015) التقرير السنوي.
- ابراهيم، بلقلة (2009) *آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.
- أحمد، عبد الرحمن يسري (1996)، *تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها*، مصر: مطبعة الدار الجامعية.
- بكري، كامل (2003)، *الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)*. مصر: الدار الجامعية الجديدة.
- الجعفري، محمود (2000)، *التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية*. معهد ماس.
- الجعفري، محمود، وداوود، يوسف (2011)، *إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة*. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد.
- خضر، حسان (2005)، *مؤشرات أداء التجارة الخارجية*. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- الداية، وائل، وتنيرة، محمد (2016)، *التجارة الخارجية في قطاع غزة*. معهد ماس، فلسطين.
- الراعي، محمد (2003)، *الصناعات التحويلية في فلسطين تحليل ورؤية نقدية*، وزارة الاقتصاد الوطني.
- زعرب، عبد المعطي (2005)، *التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية*. وزارة الاقتصاد الوطني.

- سمور، إبراهيم (2013)، *أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني دراسة حالة القطاع الصناعي 1994-2012*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
- الشوربجي، مجدي (2007)، *العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان*. بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.
- العارضة، ناصر؛ والجعفري، محمود؛ والزاغة، عادل (2002)، *السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة*. معهد ماس.
- عبد القادر، دربال، وعلي، سدي (2013)، *إمكانيات التكامل بين دول مجموعة D8 على أساس المزايا النسبية الظاهرة، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي*، اسطنبول، تركيا.
- قريبي، ناصر الدين (2014)، *أثر الصادرات على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر-*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة وهران، الجزائر.
- مختار، رنان (2009)، *التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي*. ط1. الجزائر.
- نصر الله، عبد الفتاح (2003)، *التجارة الخارجية الفلسطينية تحليل ورؤية نقدية*. وزارة الاقتصاد، قطاع غزة، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Caetano, J. & Galego, A. (2007), *In Search for the determinants of Intra-industry trade within an Enlarged Europe*, South-Eastern Europe Journal of Economics, University of Evora.
- Chandran, S. (2010), *Trade Complementarity & Similarity between India & Asian Countries in the Context of the RTA.*
- Edmonds, Ch. & Li, Y. (2010), *A new Perspective on China trade growth: Application of a new index of bilateral trade intensity*
- Khan, J. A. (2012), *India Pakistan Trade Relation*. Journal of Business & management, Volume 5, Issue 3.